البنك الإسلامي للتنمية:
من تنمية رأس المال إلى تنمية المجتمع

1

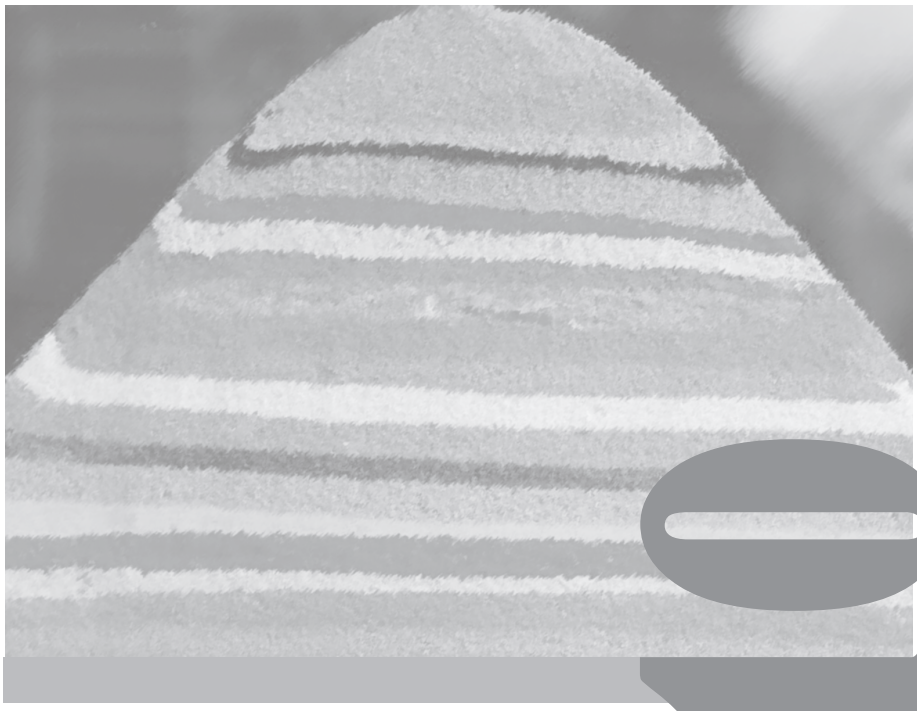

2010

سلسلة أوراق بحثية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

Islamic Bank.indd 1 12/15/10 9:49:29 AM

البنك الإسلامي للتنمية:

من تنمية رأس المال إلى تنمية المجتمع

من إعداد: محمد النوري/ رئيس المجلس الفرنسي للمالية الإسلامية
وأستاذ الاقتصاد والمالية الإسلامية بالمعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية – باريس

إنتاج
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت لبنان

الطبعة الأولى
كانون الأول / ديسمبر 2010

يمكن الاقتباس والاستشهاد من هذا المنشورة، كما يمكن إعادة إنتاج المعلومات التي تحتويها مع الإشارة إلى الشبكة مصدراً للعمل.

يتم نشر هذه المطبوعة بدعم من مؤسسة دياكونيا والوكالة السويدية للتنمية الدولية. إن محتوى هذه المطبوعة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر أي من المؤسستين المذكورة أعلاه.

Islamic Bank.indd 2 12/15/10 9:49:29 AM

تـــوطـئـة

1. توطئة:

أضحت البنوك الإسلامية في السنوات القليلة الماضية ظاهرة تستقطب الكثير من الاهتمام، وتجلب أنظار العالم شرقه وغربه، لاسيما بعد اندلاع الأزمة المالية الأخيرة وما أحدثته من فوضى واضطراب كبيرين في الساحة المالية والاقتصادية الدولية، وهو ما أدى إلى انهيار شامل للعديد من المؤسسات والبنوك العالمية الكبرى، بل وحتى إفلاس بعض الدول وترشح أخرى للانهيار. وساهمت هذه التطورات المتلاحقة في تسريع الاهتمام بظاهرة البنوك الإسلامية وما تنطوي عليه من مبادئ وآليات قد تساعد في نظر العديد من المراقبين والخبراء، على التخفيف من غلواء الأزمة المتفاقمة، وتطويق انعكاساتها المدمرة للإنتاج والتنمية. في هذا السياق يجدر التوقف عند تجربة البنك الإسلامي للتنمية[1] باعتباره مؤسسة مالية دولية، إلى جانب كونه الفاعل الأبرز في هذه الظاهرة، ما يضعه في مقام المؤسسات المالية الإقليمية والدولية الكبرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويؤهله للقيام بأدوار تنموية لا تقل أهمية في بعض الأحيان عن أدوار الحكومات.

سنتناول في هذه الورقة التقويمية نشاطات البنك الإسلامي للتنمية، باعتباره مؤسسة تمويلية حكومية ودولية، بعد استعراض جملة المنطلقات النظرية والموجهات العملية التي تقود تلك النشاطات، الأبعاد الاجتماعية والإنمائية للجهود التي يقوم بها في مناطق عدة من العالمين العربي والإسلامي ضمن رؤيته الاستراتيجية التنموية، والأهداف التي رسمتها وثائقه التأسيسية، وتأثيراتها على الاختيارات التنموية لمجمل الأقطار التي يعمل بها، وفي مقدمها الأقطار العربية. هذه الأقطار التي لا تزال تعتمد على منوال التنمية الرأسمالي من دون اعتبار الخصوصيات الثقافية والوطنية والدينية لتلك الأقطار، والتي تشكل أساسيات

1 البنك الإسلامي للتنمية هو مؤسسة مالية دولية، أُنشئ بناءً على الوثيقة المقدمة لمؤتمر وزراء المالية للدول الإسلامية الذي عُقد في جدة في كانون الأول عام 1973، وقد بدأ البنك عملياته رسمياً في 20 تشرين الأول 1975، ويضم في عضويته 56 دولة. ويبلغ رأس مال البنك المصرح به (30) مليار دينار إسلامي (الدينار الإسلامي يساوي قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي) ما يعادل 45 مليار دولار.

Islamic Bank.indd 3 12/15/10 9:49:30 AM

جوهرية للرؤية التنموية للبنك وسائر البنوك الإسلامية الأخرى. ونحاول أن نتلمس بعض انعكاسات نشاطات البنك على منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية من خلال التركيز على النشاط الاستثماري الوقفي للبنك الذي يتجه في جوهره إلى مؤسسات المجتمع بدلاً عن مؤسسات الدول والحكومات. ثم نخلص إلى تحديد العوائق والتحديات التي تواجه هذه الجهود التنموية للبنك وكيف يتم التعامل معها.

2. المنطلقات النظرية والموجهات العملية للبنك:

تستند فكرة البنك الإسلامي في جوهرها إلى جملة من المبادئ والأركان الأساسية لنظرية المالية الإسلامية المنبثقة عن فقه المعاملات، وقد اختصرت هذه المبادئ في أركان خمسة:

1. تحريم الربا.
2. تحريم الغرر.
3. تحريم البيوع الباطلة والنشاطات الضارة.
4. المشاركة في الربح والخسارة (طبقاً للقاعدة الأصولية «الغنْم بالغرْم والخراج بالضمان»).
5. استناد كل نشاط أو معاملة إلى أصول حقيقية، أي الارتباط بالاقتصاد الحقيقي القائم على العمل والإنتاج.

تعتبر هذه المبادئ والأركان بمثابة الموجهات العملية لممارسات البنك الإسلامي للتنمية كما هو شأن سائر البنوك الإسلامية التي نسجت على منواله، وقد كان مجرد طرح مثل هذه المبادئ والأفكار قبل ظهور البنك الإسلامي للتنمية عام 1975 من قبيل المرطقة الفكرية أو السفسطة النظرية التي كانت تسود الساحة الفكرية والسياسية في السبعينيات في العالم العربي، خصوصاً مع بروز ظاهرة الصحوة الدينية وحركات الإسلام السياسي وبداية تراجع المد اليساري في تلك المرحلة.

وسادت طويلاً مقولة «لا اقتصاد بلا بنوك ولا بنوك بلا فوائد» التي ظلت من المسلمات ردحاً طويلاً من الزمن، في سياق هيمنة الاقتصاد الراسمالي الليبرالي القائم على البنوك في سائر الأقطار العربية والإسلامية.

لكن البروز الملحوظ الذي حققته البنوك الإسلامية طوال العقود الثلاثة الماضية أثار العديد من التساؤلات حول صوابية هذه المقولة، وساهم في إثبات النظرية التمويلية الإسلامية

Islamic Bank.indd 4 12/15/10 9:49:30 AM

من حيث كونها قابلة لمسايرة العصر والاستجابة للحاجات التمويلية التي تتطلبها الحياة الاقتصادية المعاصرة، وأثبتت كذلك أن المصرفية الإسلامية بإمكانها مجاراة التطورات المتسارعة في عالم المال والاقتصاد، وتتمايز عن التمويل الربوي، ويمكن أن تشكل في نظر أنصار هذه التجربة أساساً لقيام نظام مالي محلي وعالمي على درجة معتبرة من المهنية المصرفية والمرونة وتغطية الحاجات التمويلية للمجتمع المعاصر.

ومع ذلك لم تخلُ هذه التجربة الناشئة من بعض التحفظات والمؤاخذات التي تصل عند البعض إلى مستوى الشكوك والانتقادات الجوهرية التي تطرح تساؤلات حول مدى مطابقة هذه التجربة للقيم الاصلية التي تستند إليها.

ومن أبرز هذه التساؤلات والانتقادات ما يلي:

- يرى البعض أن الزيادة التي يحصل عليها المصرف الإسلامي والتي يطلق عليها ربحاً تعتبر في واقع الأمر رباً، ولا يختلف هذا عما تمارسه البنوك التقليدية، والمسألة لا تعدو أن تكون تحايلاً على الشريعة، ووسيلة لاجتذاب العملاء تحت ستار الدين.
- ويرى البعض الآخر أن المصارف الإسلامية تحتفظ بأرصدة فى حساباتها الجارية مع مراسليها فى البنوك التقليدية الربوية وتودع أموالها لديها بفائدة، وهو ما يفقدها المصداقية المرجوة.
- ويعتبر آخرون أن العديد من المصارف الإسلامية تستثمر جزءاً من أموالها فى البلاد غير العربية وغير الإسلامية في مشروعات تجارية فى البلدان الغربية، من دون اعتبار أحياناً حتى للمبادئ التي تدعو إليها.
- كما أن أصحاب الأعمال يرون أن تكلفة الأموال المأخوذة من المصارف الإسلامية أعلى بكثير من تكلفة الأموال المأخوذة من البنوك التقليدية، وهو ما يحوّل عملية «المرابحة» مثلاً التي تطبقها هذه البنوك إلى ما يشبه «المذابحة» على حد تعبير البعض.

وتعدّ كل هذه الانتقادات والمؤاخذات والطعون في نظر القائمين على تجربة البنوك الإسلامية وفي مقدمها البنك الإسلامي للتنمية، من قبيل الافتراءات والتشكيكات في نجاح تجربة أثبتت الممارسة العملية نجاعتها وتفوقها على غيرها من التطبيقات، وهي بالتالي لا تنم إلا عن جهل بأسس الاقتصاد الإسلامي والجوانب الشرعية فيه أو عن خصومة فكرية أو عقائدية بحاجة إلى محاجة ومقارعة[2]. فالفروق بين البنوك الإسلامية من جهة والبنوك التقليدية الربوية من جهة

2 الرد الصريح على ما يثار حول البنوك الإسلامية من قدح وتجريح: ناصر حيدر (المستشار الشرعي لبنك البركة الجزائر).

Islamic Bank.indd 5 12/15/10 9:49:30 AM

أخرى، فروق جوهرية لا تخطئها العين البصيرة ولا يغفل عن كنهها الدارسون والمتخصصون. فالبنوك الإسلامية مؤسسات متخصصة في التمويل الإسلامي، وبما أن التمويل عنصر ضروري للنشاط الاقتصادي، إلا أنه يمكن أن يكون مصدر خطر إذا أُسيء استخدامه. ولذلك جاء الإسلام بالمبادئ الأساسية التي تضمن تجنب هذه المخاطر وعلى رأسها منع الربا وتحريمه تحريماً قاطعاً، ومنع الغرر والجهالة والبيوع الوهمية وتجارة الديون. فالربا يسمح بانفصال التمويل عن النشاط الحقيقي، بحيث يمكن للمقرض أن يربح وأن ينمي ماله من دون أن تكون له أي صلة مباشرة بالنشاط الاقتصادي الفعلي، وهذا يؤدي إلى أن تنمو الديون بمعدلات مختلفة عن معدل نمو الناتج الاقتصادي، وهو ما يؤدي إلى تزايد حجم الديون وتضاعفها بشكل كبير، كما هو مشاهد اليوم في الدول النامية والصناعية على حد سواء. ويترتب على ذلك أن تصبح خدمة الديون نزيفاً في الاقتصاد لمصلحة الدائنين، ويتدهور وتنخفض الإنتاجية كما هو حاصل في كثير من دول العالم، بينما يقوم التمويل الإسلامي في الأصل على مبدأ الربط المباشر بين التمويل والنشاط الحقيقي. لذلك لا يوجد في الشريعة الإسلامية عقد متخصص للتمويل، إنما يوجد البيع الآجل والسلم والإجارة والمشاركة ونحوها، وهذه العقود يمكن أن تتضمن التمويل ولكن تبعاً لمبادلة حقيقية. ومن هنا لا يمكن أن تنمو الديون بشكل مستقل عن النشاط الحقيقي، كما هي الحال في الاقتصاد الربوي، بل تبقى الديون محكومة ومضبوطة بالمبادلات الاقتصادية الفعلية.

وطالما أن البنوك الإسلامية مؤسسات تقدم التمويل وفقاً لمبادئ الشريعة، فهذا يعني أنها تقدم التمويل في إطار الأنشطة الحقيقية التي تقدم قيمة مضافة للاقتصاد، وهذا من أهم ما يميزها عن البنوك التقليدية[3]. فالبنك الإسلامي لا يقدم مالاً عينياً لزبنائه، بل يقدم لهم ما يحتاجونه من سلع وبضائع وخدمات وفق العقود الإسلامية التي يطبقها مثل الإجارة والمرابحة والمضاربة والسلم والاستصناع وما إلى ذلك، فهو بهذا المعنى بنك مشاركة وليس بنك إقراض مثل البنوك التقليدية الأخرى، وهو لا يقوم بعملية تحويل المخاطر في العمليات التي يمارسها، إنما يتقاسم تلك المخاطر وفق القاعدة المعروفة «الغنْم بالغرْم والخراج بالضمان».

وعليه تكمن أهم الفروق من حيث المنطق النظري بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي في الفكرة الرئيسية للبنك الإسلامي، وهي اعتماد الصيغ الإسلامية في التمويل من مشاركة ومضاربة ومرابحة وما إلى ذلك، بديلاً عن نظام متاجرة الديون والاسترباح من فروق أسعار الفائدة بين الإيداع والاقتراض في البنك التقليدي.

3 انظر حوار رئيس البنك الدكتور احمد محمد علي، على الوصلة التالية:
http://www.alwatanvoice.com/arabic. وراجع أيضاً خالد جودة أحمد: البنك الإسلامي والبنك التقليدي (مقارنة من حيث المنطق النظري والواقع التطبيقي) على الموقع التالي:
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=1026

Islamic Bank.indd 6 12/15/10 9:49:30 AM

وطبقا لهذه المبادئ أضحى البنك الإسلامي للتنمية أكثر المؤسسات في العالم العربي والإسلامي نجاحاً وتأثيراً على الأوضاع المالية والتنموية في مجتمعات المنطقة، وهو يطمح في هذا الاتجاه إلى أن يضاهي المؤسسات المالية العالمية الكبرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد، باعتباره مؤسسة تنموية متعددة الأطراف تغطي نشاطاته ما يربو على 100 دولة في العالم، منها 56 دولة إسلامية مندرجة ضمن منظمة المؤتمر الإسلامي الجهة المؤسسة والراعية للبنك، وما يقرب من 50 دولة أخرى غير إسلامية ولكن توجد بها أقليات مسلمة لها حضور اقتصادي واجتماعي فاعل، وتحتاج إلى تدخلات البنك التنموية والاجتماعية في شتى أركان المعمورة. ومنذ تأسيسه حدد مؤسسو البنك رؤية اقتصادية وإنمائية واضحة ورسالة حضارية متكاملة تنبثق عنها جملة من الأهداف الاستراتيجية والمرحلية التي تساعد على إنجاز تلك الرسالة.

تنطلق الرؤية الأساسية للبنك من تطلعه إلى القيام «بالدور القيادي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء وفي المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية»[4].

وفي عام 2005 تمت بلورة وثيقة رؤية إسلامية جديدة للبنك تركز على الدين بصفته البوصلة التي تحدد الاتجاه للدول الأعضاء في البنك والمجتمعات الإسلامية، وتُبرز الوثيقة عدداً من التحديات الكبيرة المتمثلة في تحقيق «تنمية بشرية سليمة، ونمو اقتصادي مستدام، وإدارة مساندة رشيدة، وتعزيز السلام والاستقرار في العالم الإسلامي وخارجه، وتقوية الشعور بهوية واحدة ومصير مشترك». كما تحدد الوثيقة عدداً من المجالات الاستراتيجية التي ينبغي التركيز عليها لتحقيق هذه الرؤية.

تحدد وثيقة الرؤية أيضاً جملة من السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الحوكمة الاجتماعية الرشيدة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء.

وتتضمن هذه الوثيقة الجديدة العناصر الاستراتيجية التالية:

- تحديد الاتجاهات العالمية الرئيسة التي يمكن أن تؤثر على دور البنك، والتحديات التي ستجابهه خلال السنوات الخمس عشرة التالية وما بعدها؛
- تحديد الاتجاهات والتطورات العالمية التي تؤثر تأثيراً كبيراً على الدول الأعضاء في البنك؛

4 انظر الرؤية الاستراتيجية للبنك على الموقع التالي:

http//:www.isdb.org

Islamic Bank.indd 7 12/15/10 9:49:30 AM

- تحديد واختيار التحديات والفرص المتاحة للبنك؛
- تحديد المجالات/القطاعات الاستراتيجية التي تواجه فيها الدول الإسلامية تحديات كبيرة، والتحديات والفرص المستقبلية؛
- تحديد الأدوار المستقبلية للبنك للتصدي لهذه التحديات على نحو أفضل؛
- استحداث خطة عمل لتنفيذها من البنك، وأسندت رئاسة لجنة صياغة هذه الرؤية إلى الدكتور مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا الأسبق.

كما تتمحور رسالته الحضارية حول التزامه بتطوير المنهج الإسلامي في التنمية، ومساعدة الدول الأعضاء على الاستلهام من مبادئه وتعاليمه التي تهدف إلى «تخفيف حدة الفقر، وتعزيز التنمية البشرية، والعلوم والتقنية، والاقتصاد الإسلامي، والعمل المصرفي الإسلامي، والتعاون بين الدول الأعضاء عن طريق العمل مع الشركاء التنمويين»[5]. وترتكز هذه الرسالة التنموية والحضارية على مجموعة من القيم الجوهرية المستمدة من رسالة الإسلام وتعاليم الشريعة في مجال المعاملات المالية وسائر الأنشطة الاقتصادية وفي مقدمها[6]:

- التميز في الأداء في كل الأنشطة وفي التعامل مع العملاء والشركاء؛
- الحرص على تقديم أفضل الخدمات والاستجابة لحاجات العملاء بأسلوب قائمٍ على مراجعة الأداء والسعي لتحسينه؛
- النزاهة والعمل على التحلي بأعلى درجات الإخلاص والصدق والإنصاف؛
- التفاني في خدمة العملاء بعزم مصحوب بالإبداع والمبادرة؛
- تمكين الموظفين والكيانات المعنية عن طريق تخويل السلطة والمسؤولية إليهم وغرس روح العمل الجماعي.

وتنبثق عن هذه الرؤية جملة من الأهداف التي يسعى البنك لتكثيف الجهود من أجل تحقيقها، وهي تشكل إطاراً استراتيجياً لكافة نشاطاته وتدخلاته في سائر الأقطار والمناطق وهي:

- تعزيز الصناعة والمؤسسات المالية الإسلامية؛
- تخفيف الفقر؛
- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

5 المصدر السابق.
6 المصدر نفسه.

Islamic Bank.indd 8 12/15/10 9:49:31 AM

ولتحقيق هذه الأهداف، يسعى البنك للتركيز على المجالات الستة التالية:

- التنمية البشرية؛
- تنمية الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي؛
- تنمية البنية الأساسية؛
- التجارة البينية للدول الأعضاء؛
- تنمية القطاع الخاص؛
- البحوث والتطوير في مجالات الاقتصاد والعمل المصرفي والتمويل الإسلامي[7].

وإلى جانب تلك الأولويات، يضطلع البنك بمجموعة من الأنشطة المتخصصة الأخرى التي تساعده على إنجاز المهام الكبرى مثل: نشاطات الاستثمار، خدمات التأمين، خدمات المعلومات، التعاون الفني بين الدول الأعضاء، المنح الدراسية للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية، الإغاثة العاجلة في الحالات الطارئة، العمل لتخفيف أعباء الديون المستحقة على بعض الدول الأعضاء.

ويولي البنك في تنفيذ برامجه من أجل تحقيق هذه الأولويات أهمية قصوى لتعبئة الموارد المالية وقوة العمل المؤهلة لتنفيذ الإطار الاستراتيجي بنجاح، وهو يحرص على زيادة قاعدته من الموارد لتعظيم الأثر التنموي وإنجاز الأهداف المرسومة، وهو يستخدم في ذلك حقوق مساهميه (المتمثلة في رأس المال المدفوع والاحتياطات)، وكذلك الموارد المالية التي يقترضها من الأسواق المالية، في تمويل عملياته. وحتى نهاية عام 2008، وصلت حقوق المساهمين في البنك إلى 5.45 بليون دينار إسلامي (ما يعادل 8.43 بليون دولار أمريكي)[8].

كما يعتمد بالإضافة إلى ما سبق على تعبئة الموارد من السوق من خلال طرح صكوك، وكذلك الودائع المالية الاستثمارية الخاصة، كما يجري تعبئة الموارد المالية أيضاً لفترات قصيرة من خلال ما يُعرَف بالمرابحة العكسية.

ويُعتبر البنك الإسلامي للتنمية رائداً في استخدام أسلوب الصكوك (سندات المديونية المنسجمة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية)، وهي أدوات مالية قابلة للتداول تستند إلى أصول حقيقية تدعمها. وقد أصدر البنك الإسلامي للتنمية هذه الصكوك الدولية لأول مرة في عام 2003، حيث كانت صكوكاً ذات معدل ثابت لمدة محددة تمتد 5 سنوات. وقد كان إجمالي ما عبّأه البنك من موارد 400 مليون دولار أمريكي. وفي عام 2005، أنشأ البنك الإسلامي للتنمية برنامجاً للسندات متوسطة الأجل بمبلغ بليون دولار أمريكي لتسريع الإصدارات

7 المصدر نفسه.
8 المصدر السابق نفسه.

Islamic Bank.indd 9 12/15/10 9:49:31 AM

المستقبلية المنتظمة. وبموجب هذا البرنامج، أُصدر صكوكا بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي في عام 2005 على أساس السعر المعوّم تستحق بعد 5 (خمس) سنوات.

وفي عام 2008، أنشأ البنك الإسلامي للتنمية برنامجاً لسندات متوسطة الأجل في ماليزيا بهدف إصدار صكوك بالرينجت الماليزي على أساس السعر الثابت تستحق بعد 5 (خمس) سنوات، وذلك للوفاء بمتطلبات التمويل بالرينجت الماليزي.

وفي عام 2009، جرى تحديث برنامج الصكوك متوسطة المدى ذي البليون دولار أمريكي لكي يفي بالتغييرات النظامية ويزيد في حجم الإصدار ليصبح 1.5 بليون دولار أمريكي. وبموجب هذا البرنامج، قام البنك بإصدار ناجح لصكوك دولية تستحق بعد خمس سنوات بمبلغ 850 مليون دولار أمريكي. وقد كان الإصدار بسعر ثابت واستحقاق بعد خمس سنوات نظراً إلى طلب السوق على هذا النوع من الأوراق المالية، ولكن قام البنك الإسلامي للتنمية باستبدال هذه الأموال المعبّأة بسعر معوّم. كما نشط البنك الإسلامي للتنمية خلال عام 2009 بتعبئة موارد مالية من خلال الإيداعات الاستثمارية الخاصة.

ونظراً إلى الزيادة المتوقعة في تمويل المشروعات في الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية ولتلبية حاجات البنك من الأموال لعملياته، فإن اعتماد البنك الإسلامي للتنمية على الأسواق المالية يحتاج إلى المزيد من إصدار البنك للصكوك بصورة منتظمة لتحقيق هذا الغرض[9].

ومن الناحية العملية يعتمد البنك في تنفيذ مشروعاته على آليات وأساليب عدة أضحت من المتعارف عليها في مجال الصيرفة الإسلامية ونظام التمويل الإسلامي مثل المشاركة في رأس المال، وتقديم القروض للمشاريع والمؤسسات الإنتاجية، بالإضافة إلى تقديم المساعدات المالية والفنية للدول الأعضاء في مجالات أخرى تدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. ويستخدم البنك الأساليب والأدوات التمويلية التي تتفق مع الشريعة الإسلامية، والتي تضم: القروض من دون فوائد (القروض الحسنة)، والمشاركة في رأس المال، والتأجير، والبيع لأجل، والاستصناع بالإضافة إلى أسلوب المرابحة المصرفية لتمويل التجارة، وتعدّ هذه الآليات بمثابة موجهات عملية لكل نشاطات البنك بمجموعته المتكاملة. وتشرف على تطبيق هذه الضوابط والموجهات هيئة شرعية مكونة من ثلة من علماء الشريعة والمالية الإسلامية تقوم بإجراءات المطابقة والاعتماد الشرعي لكافة العقود والاتفاقات التي تندرج ضمن نشاطات البنك.

ومن حيث آلية اتخاذ القرارات فإن كل دولة عضو ممثلة في مجلس المحافظين بمحافظ ومحافظ مناوب، ولكل عضو خمسمائة صوت أساسي بالإضافة إلى صوت واحد عن كل سهم

9 المصدر السابق نفسه.

Islamic Bank.indd 10 12/15/10 9:49:31 AM

من الأسهم التي اكتتب فيها، وتُتخذ القرارات في مجلس المحافظين عموماً على أساس أغلبية أصوات المحافظين الحاضرين في الاجتماع، ويجتمع المجلس مرة واحدة في السنة لمراجعة أنشطة البنك خلال السنة المنصرمة ووضع السياسات للمستقبل، ويعين المجلس، في اجتماعه السنوي، رئيساً له يستمر في منصبه حتى انتخاب رئيس آخر في الاجتماع الذي يليه. ومجلس المحافظين هو أعلى هيئة لوضع السياسات، ويجوز له تفويض الصلاحيات لمجلس المديرين التنفيذيين لإدارة أعمال البنك بشكل عام، إلا أن مجلس المحافظين هو الجهة الوحيدة التي يحق لها النظر في المسائل المرتبطة بالعضوية، وزيادة أو خفض رأسمال البنك المصرح به، والموافقة على عقد اتفاقيات تعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، وانتخاب رئيس البنك والمديرين التنفيذيين وتحديد مكافئاتهم.

3. حصاد التجربة: إضافة جديدة ودور متصاعد

منذ تأسيسه عام 1975 كأول مؤسسة مالية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حرص البنك الإسلامي للتنمية، كما يبدو، على توخي منهجية مزدوجة ومتكاملة تهدف إلى الحرص على الاندماج الإيجابي في المنظومة المالية الدولية انطلاقاً من ضرورة البحث عن خيارات تنموية وتمويلية إضافية ومكملة للخيارات القائمة وليست بالضرورة بديلة جاهزة عنها، فضلاً عن مقاطعتها أو مصادمتها، من جهة، وتسريع الخطوات العملية لتركيز بنية تحتية للصناعة المالية الإسلامية ضمن هويتها التنموية المختلفة وفلسفتها الاقتصادية والمالية المتميزة.

وبعد مرور 35 سنة على انطلاق هذه التجربة، وبشهادة معظم المراقبين والخبراء ووكالات التصنيف العالمية، حقق البنك الإسلامي للتنمية إنجازات ملحوظة وسجّل حضوراً فاعلاً في الساحتين الإقليمية والدولية على الرغم من أنه يمارس أعماله في الغالب في مناطق وأقطار ذات مخاطر مالية عالية، ومع ذلك حافظ ولسنوات متتالية على أعلى درجات التصنيف الائتماني طويل الأجل من أبرز وكالات التصنيف العالمية[10]، كما منحه بنك التسويات العالمي صفة بنك متعدد الأطراف خالياً تماماً من المخاطر[11]، ويعزى ذلك إلى قائمة البنك المالية القوية

10 Standard and Poor»s

11 بنك التسويات العالمي أنشئ في بازل عام 1930، كنتيجة لتوصية اقترحتها لجنة يونج Young Committee، ولقد اضطلع البنك في بادئ الأمر بوظائف معينة، هي جمع وإنفاق تعويضات ومدفوعات ديون الحلفاء في الحرب. وكانت النية أن يتطور البنك إلى غرفة مقاصة للبنوك المركزية، ثم يتحول في النهاية إلى «بنك مركزي للبنوك المركزية»، ولم تتحقق هذه الآمال التي رادوت البنك في مرحلة مبكرة من نشاطه، ومنذ الحرب العالمية الثانية فإن صندوق النقد الدولي أصبح يؤدي كثيراً من الوظائف التي كان من الممكن أداؤها عن طريق بنك التسويات الدولية. ولا يزال هذا البنك قائماً، ومنذ

Islamic Bank.indd 11 12/15/10 9:49:31 AM

وجودة أصوله وارتباط أنشطته وأعماله بالإنتاج والاقتصاد الحقيقي طبقاً لتعاليم الإسلام التي يستند إليها[12]. إلى جانب ذلك تم إدراج البنك كمؤسسة مالية متعددة الأطراف ذات درجة مخاطر تعادل صفراً من قبل لجنة بازل للإشراف المصرفي في عام 2004 والبرلمان الأوروبي في عام 2007، ما يؤكد قوة مكانة البنك المالية على الصعيد الدولي، الأمر الذي ترك أثراً إيجابياً في تعزيز الثقة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومساهمتها في تعزيز جهود التنمية في الدول الأعضاء[13].

وقد تطور البنك الإسلامي للتنمية ليواكب تطلعات المجتمعات الإسلامية التي يتوجه إليها، وتحول إلى مجموعة موسعة ومتكاملة تضم إضافة إلى مؤسسة البنك:

1– المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ومهمته إجراء البحوث وتطوير الكوادر البشرية عبر البرامج التدريبية وتكوين قواعد معلومات للخدمات المالية والمصرفية الإسلامية، كما قام باستحداث جائزة سنوية باسم «جائزة البنك الإسلامي للتنمية» تُمنح لأصحاب الأفكار والمساهمات الخلاقة المبدعة غير عادية في مجالات الصيرفة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي[14].

2– المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وتهدف المؤسسة إلى تشجيع الصادرات بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية للدول الأعضاء عبر تقديم وثائق تأمين إسلامية للمصدرين والمستثمرين[15].

3– المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وتقدم المؤسسة لعملائها مجموعة من المنتجات الإسلامية مثل التمويل المباشر وإدارة الأصول وهيكلة التمويل والخدمات الاستشارية كل

الحرب العالمية الثانية أصبح ينشغل بالعمليات المالية قصيرة الأجل بين البنوك المركزية الأوربية، إذ يأخذ ودائع الذهب والعملات، ويعطي ائتمانات credits أي قروض قصيرة الأجل. ولقد عيّن هذا البنك وكيلاً عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي بالنسبة إلى سير عمليات «اتحاد المدفوعات الأوروبي» (ثم وكيلاً عن الاتفاقية النقدية الأوروبية فيما بعد). كما أن بنك التسويات الدولية يمارس وظائف تشغيلية معينة للمؤسسات الدولية الأخرى، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، والجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وأيضاً بنك إنكلترا باعتباره البنك المركزي للمملكة المتحدة وأحد أعضاء بنك التسويات الدولية.

12 الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الرمزي: الأول مرتبط بالعمل والإنتاج والأحوال المعيشية لعموم الناس، والثاني يرتبط بالمضاربات في الأسواق المالية والصفقات الصورية والمراهنات على تقلبات الأسعار والمشتقات بشكل عام، وقد اتسعت الهوة بين الأول والثاني حتى بلغت وضعاً غير مقبول إطلاقاً (الاقتصاد الحقيقي لم يعد يشكل سوى حوالي 5 بالمائة فقط من التدفقات المالية العالمية).

13 البنك الإسلامي للتنمية يحتفظ بأعلى التصنيفات الائتمانية، المصدر: صحيفة الاقتصادية السعودية بتاريخ 1–1–2009.

14 وموقعه على الإنترنت www.irti.org

15 وموقع المؤسسة على الإنترنت www.iciec.com

ذلك عبر أدوات ومنتجات مالية إسلامية[16].

4– المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة الخارجية، وهي مؤسسة حديثة تهتم بقطاع التجارة الخارجية من استيراد وتصدير وتقديم الخدمات التمويلية وفق الأساليب الشرعية للعملاء الراغبين في ذلك وضمن شروط تيسيرية لتنمية التبادل التجاري البيني بين الدول الأعضاء[17].

كما أن البنك الإسلامي للتنمية ولمقابلة التوسع في أعماله قام بإنشاء عدد من الصناديق المتخصصة والمحافظ الاستثمارية، بالإضافة إلى تأسيس الهيئة العالمية للوقف التي تشرف على إحياء النشاط الوقفي داخل الدول الإسلامية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في كل دولة.

وفي مجال الصيرفة الإسلامية يبرز البنك الإسلامي رائداً وقائداً في هذا المجال، يطور الأدوات والمنتجات ويشارك في إنشاء البنوك الإسلامية حيث يملك حصصاً في 28 مصرفاً إسلامياً، كما أنه يبقى دائماً وأبداً هو المبادر إلى إنشاء المؤسسات الداعمة لهذا النشاط فهو عضو مؤسس في كل من:

1. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI
2. مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB
3. السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM
4. الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA
5. مركز إدارة السيولة LMC
6. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI
7. المركز الإسلامي الدولي للتوفيق والتحكيم التجاري ICRA

لقد تحول البنك الإسلامي للتنمية من خلال هذه المنظومة المتكاملة لمجموعته إلى مؤسسة تمويلية كبرى لا تقل أهمية عن سائر المؤسسات المالية الدولية الأخرى، واستطاع من خلال شبكة المنتجات المالية الإسلامية المتميزة التي تم تطويرها من خلال أنشطته المتنوعة طوال السنوات الخمس والثلاثين الماضية أن يقدم إضافة نوعية في سوق الخدمات المصرفية وأنظمة التمويل وأساليب التجارة والاسترباح والكسب المشروع القائم على مبدأ المشاركة

16 وموقعها على الإنترنت www.icd–idb.org
17 موقع المؤسسة على الإنترنت ww.itfc–idb.org

Islamic Bank.indd 13 12/15/10 9:49:31 AM

وتبادل المنافع بعيداً عن الأساليب المعهودة في الأسواق المالية الدولية من مضاربات ومعاملات صورية لا تمتّ إلى الاقتصاد الحقيقي بصلة.

وما انتشار تجربة البنوك الإسلامية ونظام التمويل الإسلامي على نطاق واسع ليس في دائرة الأقطار العربية والإسلامية فحسب، إنما في مجمل البلدان الغربية التي لم تكن تعير هذه التجربة وهذا النظام أي اهتمام يذكر، فانبرت كبرى البنوك الغربية تتسابق على فتح النوافذ الإسلامية في مؤسساتها وفروعها وأضحت شريكة فعلية في مسار الصيرفة الإسلامية[18].

ويعكف البنك الإسلامي للتنمية منذ سنوات قليلة من خلال المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب على تطوير منتجات مالية جديدة وعصرية لمواجهة الحاجات المتجددة في الأسواق المالية، وذلك عبر مشروع «المنتجات المالية الإسلامية الجديدة»[19] الذي انطلق من بحوث جامعية في التراث الفقهي الإسلامي للتنقيب عن مستندات شرعية لمنتجات جديدة وإضافية، يتم بعد ذلك تطويرها إلى منتجات تلبي الحاجة الفعلية في الأسواق. وقد تم لغاية الآن في المرحلة التمهيدية للمشروع، تحديد قائمة أولية منتقاة من 1375 منتجاً أو مادة أولية لمنتجات منتظرة تحتاج إلى دراسات علمية معمقة في الجوانب الشرعية والاقتصادية والمالية والقانونية.

وإلى جانب ذلك قام المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الذي يضم في عضويته البنك الإسلامي للتنمية وما يربو عن 120 مصرفاً ومؤسسة مالية إسلامية ومقرّه البحرين، بإعداد وثيقة تاريخية إبان اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008 تم توجيهها إلى مجموعة الدول العشرين من أجل الاستفادة من تجربة البنوك الإسلامية والمنهج الذي تعتمده، بهدف التخفيف من انعكاسات الأزمة ولفت الانتباه لتلك المبادئ والتعاليم التي بفضلها نجت البنوك الإسلامية من تلك الأزمة[20].

4. الأبعاد التنموية والاجتماعية لنشاطات البنك الإسلامي للتنمية: من تنمية رأس المال إلى تنمية المجتمع

مما لا شك فيه أن للبنك الإسلامي للتنمية بصفته المزدوجة المصرفية والتنموية، دوراً اجتماعياً وإنمائياً بارزاً يختلف عن سائر البنوك التجارية الأخرى، إسلامية كانت أم تقليدية،

18 على سبيل المثال: تخوض هذه التجربة المصرفية طبقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية كل من البنوك الرئيسية التالية: بنك باريبا الفرنسي، وبنك ايبي آس السويسري، وسيتي بنك الأمريكي، ودوتش بنك الألماني، وكريدي أغريكول الفرنسي، وهاش آس بي سي البريطاني وغيرهم.

19 مشروع المنتجات المالية الجديدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية.

20 وثيقة مبادئ الوسطية المالية: عشرة مبادئ لنظام مالي ومصرفي متوازن وعادل، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

Islamic Bank.indd 14 12/15/10 9:49:31 AM

ما يضفي عليه مسؤولية مضاعفة تنطلق أولاً من ضرورة النجاح في تنمية أرصدته النقدية وحقوق مساهميه، وتحقيق أعلى درجات المردودية الاقتصادية والمالية من أجل توظيفها في تنفيذ برامجه الاجتماعية والتنموية في البلدان الأعضاء ومن ضمنها البلدان العربية، وتحقيق أهدافه المرسومة ذات الطابع الاجتماعي أساساً مثل محاربة الفقر في المجتمعات الإسلامية التي يعاني جزء مهم منها من هذه الظاهرة وما يرتبط بها من ظواهر التخلف والبؤس الاجتماعي والخصاصة.

وتنطلق مسؤولية البنك ثانياً من طبيعته المصرفية بكونه مصرفاً، أي مؤسسة مالية لتجميع الأموال وتوظيفها التوظيف السليم والأجدى مالياً واقتصادياً، وتقديم الخدمات المصرفية بما لا يخالف الشريعة الإسلامية ومقاصدها وبما يخدم المجتمع وعدالة التوزيع بوضع المال في مساره المطلوب. ويقوم البنك الإسلامي بعملياته الاستثمارية تلك ملتزماً الالتزام التام بأسس وأركان الاقتصاد الإسلامي التي يبرز من بينها في البعد الاجتماعي أكثر من محور، مثل التكامل الاجتماعي وتحقيق التوازن في المجتمع الإنساني (مسلمون وغير مسلمين) وربط أهداف التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.

يوجّه البنك كمؤسسة مالية تنموية جُلّ نشاطه ويستغل الموارد المتاحة لديه لدعم ومساندة جهود دوله الأعضاء الهادفة إلى تحقيق الطفرة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وتحسين المستوى والبيئة المعيشية للإنسان في تلك الدول. ويهتم البنك بصفة خاصة، ضمن توجهاته الاستراتيجية، بالإنسان، باعتبار أنه المستهدف والمستفيد من التنمية، لذلك فإن التنمية البشرية تمثل محوراً ومرتكزاً أساسياً لنشاط البنك، ويتمثل ذلك في اهتمامه بمحاربة الفقر، وبتمويل التعليم بكل مراحله والصحة والتدريب وتوفير مياه الشرب والارتقاء بالصرف الصحي ونحو ذلك من الأنشطة المساعدة. لكن البنك لا يحصر نشاطه في مواطني الدول الأعضاء، بل يتعدى ذلك ليشمل المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء كما تقتضي ذلك وثائق تأسيسه. ويمارس البنك هذا النشاط التمويلي عبر ثلاثة محاور رئيسة هي العمليات العادية وتمويل التجارة وعمليات المساعدة الخاصة[21].

وتتوزع الأقطار العربية ضمن منظومة الدول الأعضاء للبنك على 3 مجموعات رئيسية: مجموعة الأقطار الخليجية وهي من أبرز الدول الداعمة والمساهمة في رأسمال البنك ومجموعة المؤسسات المالية التابعة له، ومجموعة الأقطار العربية ذات الدخل المتوسط وتشمل بعض أقطار المغرب العربي خصوصاً بالإضافة إلى سوريا ولبنان ومصر وهي أقطار مستفيدة من جملة البرامج والمشاريع التمويلية للبنك، ومجموعة الأقطار التي تندرج في قائمة البلدان الأقل

21 تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في البلدان الإسلامية والتحديات التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية: الدكتور بشير عمر محمد فضل الله المستشار بإدارة البنك الإسلامي للتنمية 2006.

Islamic Bank.indd 15 12/15/10 9:49:31 AM

نمواً مثل جيبوتي والصومال واليمن وغيرها. ومن ضمن برامج البنك التي حظيت بها أغلب الأقطار العربية المذكورة مبادرة التخفيف من حدة الفقر التي يتضمنها صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وبرنامج محو الأمية المهنية للحد من الفقر في الدول الأفريقية الأعضاء والبرنامج الخاص بتنمية أفريقيا، وبرنامج التمويل الأصغر للدول الأفريقية الأعضاء، وبرنامج دعم تعميم التعليم، وبرامج المنح الدراسية للدول الأقل نمواً، وبرنامج دعم التكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي (مثل مشروع طريق المغرب السريع الرابط بين دول المنطقة)...

وعرف حجم تمويل البنك تطوراً مستمراً حيث بلغ المجموع التراكمي الصافي للتمويلات التي اعتمدتها جميع نوافذ البنك 41.4 بليون دولار حتى نهاية 2006، وقد توزع هذا التمويل التراكمي كما يلي: 16.4 بليون دولار لتمويل المشروعات والمساعدة الفنية، و24.4 بليون دولار لعمليات تمويل التجارة، و597 مليون دولار للمعونة الخاصة. ويوضح الجدول التالي حجم العمليات التي مولتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية منذ بدء نشاط أعمال البنك التمويلية في العام 1976 وحتى العام 2006.

في هذا السياق أعلن البنك منذ عام 2005 عن تبنيه رؤية عملية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الإسلامية، تحت مسمى «رؤية من أجل كرامة الإنسان» لمواجهة الفقر والأمية والتخلف الاقتصادي، من المنتظر أن تؤتي ثمارها في عام 1440 هجري/2020 ميلادي. وتتماشى هذه الرؤية مع طبيعة الدور التنموي للبنك في مواجهة التحديات التي تجابه العالم الإسلامي، ويتطلب هذا التحدي أن يصبح البنك الإسلامي مصرفاً تنموياً من الطبقة الأولى وفقاً للمعايير الدولية واعتماداً على مبادئ إسلامية».

وتستهدف هذه الخطة «تخفيف حدة الفقر» من خلال صندوق تم إنشاؤه عام 2008 باسم «صندوق التضامن الإسلامي للتنمية»، يهدف إلى «المساهمة في معالجة مشكلات الفقر والتخفيف من حدته وتوفير فرص العمل وزيادة فرص التعليم ومكافحة الأمراض الفتاكة، إضافة إلى السعي لتحقيق الأمن الغذائي»، ورأس المال المستهدف لهذا الصندوق هو 10 مليارات دولار أمريكي على هيئة وقف، بحيث لا تستخدم موارده في تمويل العمليات الخاصة بمحاربة الفقر، إنما يتم تمويل هذه العمليات من خلال عوائد استثمار موارده.

ومن هنا لا بد من الإشارة إلى أن تجربة البنك الإسلامي للتنمية بالخصوص لفتت الأنظار إلى أهمية الوظيفة الاجتماعية للبنوك الإسلامية بشكل عام وأساليب توظيفها للأموال واستخداماتها، حيث ركزت في تصميم أنظمتها على تضمين البعد الاجتماعي والإنساني للمعاملات المالية الاستثمارية والمصرفية، وذلك من خلال أجهزة الزكاة والقرض الحسن والعديد من أنظمة التكافل الاجتماعي والإنساني، وألقت بثقلها في تمويل ودعم المشروعات

Islamic Bank.indd 16 12/15/10 9:49:32 AM

الصغيرة والحرفية، وخلقت فرص عمل كبيرة وساعدت في أعمال التدريب وإكساب المهارات في العمل المصرفي.

وفي هذا الإطار حقق البنك تطوراً ملموساً طوال ثلاثين عاماً ونيف الماضية، وتمكن من إنجاز نمو هائل في أرصدته المالية حيث بلغ إجمالي التمويل الذي اعتمده البنك حتى عام 2009 نحو 66.5 مليار دولار لصالح 56 دولة عضو في البنك، و72 مجتمعاً من المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء[22].

إن الفقر وإن كان ظاهرة عالمية واسعة، إلا أنها أكثر اتساعاً في الأقطار الإسلامية التي يعمل بها البنك الإسلامي للتنمية، حيث يبلغ عدد الفقراء الذين يعيشون حالة الفقر المدقع (أقل من دولار واحد في اليوم) 430 مليوناً من ضمن حوالي مليار في العالم، ويتوزعون على 31 دولة إسلامية من الـ56 دولة الأعضاء. من أجل ذلك انتهج البنك منذ انطلاق نشاطاته لمواجهة هذه التحديات الكبرى التي تطال نسبة مرتفعة من الشعوب الإسلامية التي تعيش تحت وطأة الفقر وتعاني حالة التخلف، انتهج استراتيجية تنموية تنطلق من ضرورة تنمية رأس المال أولاً وبهدف تنمية المجتمع ثانياً، وتقوم هذه الاستراتيجية الإنمائية على تعبئة وتعظيم الموارد المالية للبنك والمجموعة المؤسسية التي يرعاها من خلال زيادة رأس المال والاستثمار الأمثل للسيولة وتعبئة الموارد الإضافية من السوق، بالإضافة إلى الحرص على البحث عن صيغ التمويل المشترك ولعب دور المحفز لتحريك الرساميل «النائمة» لدى الأفراد والمجموعات والمؤسسات، والهدف الكبير من ذلك كله توفير المستلزمات الضرورية لمواجهة معضلات الفقر والخصاصة والتهميش الاجتماعي والاقتصادي التي تعيشها شرائح واسعة من المجتمعات في الدول الأعضاء.

في هذا السياق حقق البنك إنجازات مهمة من خلال المؤسسات الرديفة التي حرص على إنشائها لتحقيق تلك الأغراض، مثل إدارة صناديق ومحفظة البنوك الإسلامية والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة الخارجية، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والهيئة العالمية للوقف. وجميعها تشكل آليات متكاملة لتعظيم الموارد المالية، وتوسيع الملاءة المالية للبنك حتى يقوم بالأدوار الاجتماعية والتنموية المناطة به والمندرجة ضمن أولوياته ومسؤولياته وأهدافه.

وقد بادر البنك منذ عام 2007 إلى إعداد ورقة منهجية شاملة حول السياسات المثلى لمكافحة ظاهرة الفقر في الأقطار الإسلامية، والتخفيف من حدته وانتشاره، معتمدة على برامج تنموية عملية بالتعاون مع الحكومات تولي الأولوية القصوى للمشاريع التي تسهل النمو

22 التقرير السنوي الرابع والثلاثون لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية 2010.

Islamic Bank.indd 17 12/15/10 9:49:32 AM

الاقتصادي الذي يخدم الفقراء، مع دعم مباشر لقطاعي التعليم والصحة وتوفير «شبكات أمان للشرائح المستضعفة»، ومن شأن هذه السياسة أن تخدم الأنشطة المولدة للتشغيل والدخل كالمشاريع الصغرى والقطاعات غير التقليدية عالية القيمة[23]. ومنذ عام 2008 بدأ نشاط صندوق التضامن الإسلامي من أجل التنمية الذي تم تأسيسه عام 2005 برأسمال قدره 10 مليارات دولار على سبيل «الوقف» في سلسلة من النشاطات الهادفة إلى دعم جهود البنك في مكافحة الفقر، منها مشروع الإفادة من لحوم الهدي والأضاحي الذي يتوجه مباشرة إلى شريحة الفقراء، وبرنامج التعليم المزدوج في أفريقيا، والبرنامج الخاص بتنمية أفريقيا، وبرنامج التخفيف من أعباء الديون على الدول الأعضاء الفقيرة الغارمة، وبرنامج البنك الخاص بمكافحة داء البرداء وهو من أهم أسباب وفيات الأطفال في أفريقيا، ومجموعة متكاملة من برامج المنح الدراسية تشمل المنح الدراسية في المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء والمنح الدراسية موجهة للنابغين في التكنولوجيا العالية، وبرنامج المنح الدراسية للحصول على الماجستير في العلم والتكنولوجيا للدول الأعضاء الأقل نمواً، وتهدف حزمة هذه البرامج إلى تكوين رأسمال بشري قائم على العلم في الدول الأعضاء وغير الأعضاء[24].

5. التأثيرات على الخيارات التنموية في الأقطار العربية:

لا شك أن ظاهرة البنك الإسلامي للتنمية تعتبر ولا تزال ظاهرة نشازاً في الخارطة الاقتصادية والمالية العربية وحتى الإسلامية، نظراً إلى تباين المرجعية التنموية والفلسفة الفكرية والنظرية والرؤية الاستراتيجية التي ينطلق منها البنك، وما هو سائد في كل من الأقطار والحكومات القائمة في العالم العربي والإسلامي. فالناظر لهذا التباين بين الطرفين، البنك الإسلامي للتنمية كمؤسسة مالية دولية تنطلق من منهج ومبادئ الاقتصاد الإسلامي مع الانفتاح على الواقع الإقليمي والدولي من جهة، والخيارات والسياسات التنموية السائدة في كل الأقطار العربية والإسلامية التي يتعاطى معها البنك والقائمة على منوال تنموي مستورد منذ نشوء دولة الاستقلال من جهة ثانية، يلحظ بكل يسر جملة التأثيرات والدور الذي يقوم به البنك كقاطرة إقليمية في توجيه السياسات والبرامج التنموية المحلية، وتكييفها مع متطلبات المنهج الجديد الذي يروم البنك الإسلامي للتنمية إدماجه في الواقع العربي والإسلامي كأحد الخيارات التي يمكن أن تشكل إضافة نوعية في خارطة النماذج التنموية التي جربت طويلاً من دون أن تُحدث تنمية حقيقية، أو تنجز نمواً فعلياً وإقلاعاً اقتصادياً ملموساً، ومن أبرز هذه التأثيرات:

23 التخفيف من وطأة الفقر ودعم التنمية البشرية (التقرير السابق).
24 المصدر السابق.

Islamic Bank.indd 18 12/15/10 9:49:32 AM

- تقديم إجابة عملية ملموسة حول سؤال التنمية الذي لا يزال يؤرق المجتمعات العربية والإسلامية برمتها شعوباً وحكومات بعد ما يزيد على نصف قرن من نشوء دولة الاستقلال وتنازع النخب الفكرية والسياسية حول هذا السؤال الشائك: أي هوية للتنمية بين مشروع فك الارتباط الذي ينادي به خصوم الليبرالية المتوحشة في البلدان الإسلامية وبرامج الإصلاح الهيكلي وإعادة التأهيل التي تمارسها الحكومات من دون هوادة منذ سنوات؟ لماذا تقدم منوال التنمية عند الآخرين وتعثر عندنا من دون استثناء؟ الدرس الأبرز من حصيلة تجربة البنك الإسلامي للتنمية والمناشط التي يقوم بها في جل الدول الأعضاء يكمن في عودة الروح للفكر الاقتصادي والتنموي في البلدان العربية والإسلامية، واسترجاع الثقة بالنفس والاستناد إلى الهوية التي هي منبع النمو ومصدر التنمية. فالمنوال التنموي الذي يمارسه البنك في البلدان الأعضاء بما في ذلك البلدان العربية لا يمتّ بصلة إلى المنوال التنموي الذي تنفذه الحكومات بتوصيات من المؤسسات المالية الدولية مثل برامج التكييف والإصلاح الهيكلي، بل إن البرامج التي ينفذها البنك في تلك الأقطار تختلف تماماً عن برامج البنك الدولي وصندوق النقد من حيث النوعية والتمويل والعلاقة مع الحكومات المعنية التي هي أعضاء مشاركة في قرارات البنك ذاته. لطالما شكك الكثيرون عند إنشاء البنك في قدرته وإمكانية نجاحه واستمراريته في تلبية حاجات دوله الأعضاء المتغيرة والمتطورة مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، خصوصاً في ضوء عدم وجود أي سابقة في هذا المجال، إلا أنه، وبعد ثلاثين عاماً من النشاط والعمل المتواصل في خدمة التنمية البشرية والاقتصادية، وبآليات وصيغ تمويلية تلتزم بأحكام الشريعة، برهن البنك ليس فقط أن النجاح في هذا المجال ممكن وميسور، بل إنه ممكن وميسور بذات المعايير العملية والمالية والائتمانية التي تصنف بها وصيفاته من مؤسسات التمويل متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية الأخرى التي تعتمد أساليب التمويل التقليدية، ولقد حدث ذلك نتيجة تطور مؤسسي محكم ومستمر شمل جوانب عدة، من بينها تنامي عضوية البنك وحضوره الميداني على الصعيد الدولي لخدمة التنمية البشرية[25]. ولا أدل على ذلك أيضاً من نجاح البنك خلال العقود الثلاثة من تجربته في إدماج مقولة الاقتصاد الإسلامي ومسيرة الصيرفة الإسلامية في النسيج الاقتصادي والمالي في جل الأقطار العربية والإسلامية، التي كانت ولزمن ليس ببعيد تستنكف عن مجرد التفكير في تلك المقولة، فضلاً عن الانخراط في تجربة تحيط بها كل الملابسات وهي البنوك الإسلامية. ولا ريب أن هذا المكسب الذي حققه البنك في اختراق الفكر التقليدي

25 تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في البلدان الإسلامية والتحديات التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية: مصدر سابق.

Islamic Bank.indd 19 12/15/10 9:49:32 AM

السائد في المجتمعات العربية والإسلامية يعدّ إنجازاً له أثره في الواقع، ولم ينجح البنك الإسلامي للتنمية في زلزلة تلك الأفكار المهيمنة فحسب، بل أفلح في نقل تجربته إلى ساحة الفعل في معظم الأقطار التي يتعاطى معها، حتى تحولت ظاهرة البنوك الإسلامية التي كان رائدها ومؤسسها إلى ظاهرة إقليمية ودولية بامتياز.

- المساهمة في التخفيف من حدة الاعتماد المتزايد على الخارج والمراهنة على خيار الاعتماد الجماعي على الذات، ويتجلى ذلك من خلال جملة الأنشطة والبرامج التي يقوم بها البنك ومجموعته المالية في سائر الدول الأعضاء، ما جعله يضطلع بدور فعال في تنشيط العلاقات البينية وتقديم المعونات والمساعدات المالية للأقطار الأقل نمواً، والإشراف أو المشاركة في إنجاز مشروعات إنمائية كبرى كانت ولزمن قصير تستحوذ عليها المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. إن الميزة الأساسية التي يختص بها البنك الإسلامي للتنمية تكمن في جمعه بين الصفة التنموية والصفة التمويلية عبر آليات المشاركة والإجارة والمضاربة والاستصناع والسلم وإصدار الصكوك الاستثمارية على عكس المؤسسات المالية الدولية المذكورة التي هي أولاً وقبل كل شيء مؤسسات إقراض ربوية تنتعش بالديون والمزيد من الديون ولو على حساب الضعفاء والدول الفقيرة، بل إن البنك الإسلامي بادر إلى تركيز برنامج التمويل الميسر للدول الأقل نمواً في المنطقة، بالإضافة إلى برنامج تخفيف الديْن على الدول الغارمة (المدينة) من أعضائه.
- التأثير المباشر في خطط التنمية التي تنفذها حكومات الدول الأعضاء من خلال البرامج التي يضعها البنك في استراتيجيته التنموية والأولويات التي يعتمدها ويخصص لها الميزانية المطلوبة في كل قطاع وكل بلد من البلدان التي يتوجه إليها في نشاطاته الميدانية، فأصبحت كل دولة تولي المزيد من الاعتبار لمشاريع البنك ومخصصاته المالية عند رسم الخطط القطرية ووضع السياسات والبرامج التي تحتاج إلى تمويل أو مشاركة من أطراف خارجية، وفي هذا الإطار سجلت السنوات الأخيرة حضوراً متنامياً لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في العديد من المشاريع الوطنية الكبرى على صعيدي القطاعين الخاص والعام في جل الدول الأعضاء. وقد حددت الرؤية الاستراتيجية للبنك الإسلامي للتنمية حزمة من الأولويات التنموية في كل الدول الأعضاء في مقدمها تطوير الموارد البشرية من خلال النهوض بقطاعي التعليم والصحة وتطوير البنية التحتية والقطاع الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي المفقود في هذه الأقطار، بالإضافة إلى تنمية التجارة البينية وتطوير القطاع الخاص وإيلاء كل الاهتمام للصناعة المالية الإسلامية كآلية فعالة في تمويل المشاريع التنموية.

Islamic Bank.indd 20 12/15/10 9:49:32 AM

- دعم التعاون الاقتصادي الإسلامي: يقوم البنك الإسلامي للتنمية بدور مهم في تنشيط التبادل التجاري فيما بين الدول الإسلامية بتوفير التمويل اللازم للتجارة خصوصاً للدول الإسلامية التي تعاني افتقارها لمصادر التمويل، ويتفق التمويل الذي يقدمه البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية إذ إنه يتضمن شراء السلع ثم إعادة بيعها على أساس «بيع المرابحة» بنظام الدفع الآجل، وقد أثبتت التجربة العملية أهمية «بيع المرابحة» في تفعيل التجارة البينية بين الدول الأعضاء[26]. وقد أنشأ البنك لهذا الغرض مؤسسة مستقلة لتمويل التجارة برأسمال قدره 3 بلايين دولار وهي «المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة» وهي بمثابة الدعامة الأساسية لانسياب السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وقد بلغ إجمالي التمويلات التي اعتمدها البنك للمشاريع وعمليات التجارة الخارجية حوالي 23 مليار دولار أمريكي، بلغ المخصص منها لتمويل التجارة وحدها 14 ملياراً. ومن أجل دعم هذه الجهود تم تعزيز هذه المؤسسة بمؤسسة زميلة هي «المؤسسة الإسلامية لتامين الاستثمار وائتمان الصادرات»، كما تم إنشاء صندوق وقفي بمبلغ مليون دولار لدعم هذه المؤسسات. إلى جانب ذلك قام البنك بمزاولة أنشطة عدة تدور في فَلَك التجارة الإسلامية، وتُدعِّم دور القطاع الخاص الإسلامي في اقتصاديات الدول الأعضاء؛ من أهمها ما يلي:

  - تصميم برامج لتمويل الصادرات والواردات الإسلامية، ولتدعيم محفظة البنوك الإسلامية وصناديق الاستثمار.
  - مساعدة الدول الإسلامية الأقل نموًّا للمشاركة في المعارض التجارية الإسلامية، وخاصة المعارض التي نظّمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة الإسلامية.
  - المشاركة المباشرة في المعارض التجارية التي تنظمها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
  - تنظيم عملية العرض والطلب بشأن بعض المنتجات بين الدول الأعضاء.
  - تدعيم قدرات الدول الأعضاء في مجال المفاوضات التجارية متعددة الأطراف؛ حيث قام البنك الإسلامي للتنمية بدعم الدول الأعضاء للتأقلم وتوفيق أوضاعها مع اتفاقيات جولة أوروغواي، وتسهيل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وقد تم ذلك من خلال الآتي:

26 دور عمليات المرابحة في تمويل تجارة البنك الإسلامي للتنمية (دراسة تطبيقية)، د. ابراهيم محمد صالح أبو العلا، د. محمد علي القري
http://library.kau.edu.sa/Show_Res.aspx?Site_ID=306&LNG=AR&RN=2856

Islamic Bank.indd 21 12/15/10 9:49:32 AM

- تنظيم ندوات للتعريف باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ودراسة تأثيرها على الدول الإسلامية.
- تنظيم دورات تدريبية للعاملين في مجال المفاوضات التجارية من الدول الإسلامية[27].

أما من حيث آلية اتخاذ القرار ورسم السياسات والتوجهات فإن البنك يدار بواسطة مجلس المحافظين الذي يختص بتحديد رأس مال البنك المصرح به، والموافقة على عقد اتفاقيات التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية والبت في مسألة العضوية.

يتكون مجلس المحافظين من ممثلي الدول الأعضاء، يعين مجلس المحافظين مجلس المديرين التنفيذيين لإدارة عمليات البنك، وتتم آلية اتخاذ القرار بالبنك في مجلس المحافظين بناء على أغلبية أصوات المحافظين الحاضرين والقوة التصويتية لكل دولة حسب عدد الأسهم التي اكتتب فيها، ويشرف مجلس المديرين التنفيذيين على إعداد مشاريع القرارات والسياسات العامة.

وفيما يتعلق بشروط التمويل يستخدم البنك صيغاً مختلفة من أهمها:

1. التمويل الميسر بالقروض والمساعدات الفنية في قطاعات الزراعة والري والبنيات الأساسية الأخرى، وهو تمويل طويل الأجل.
2. التمويل العادي ويشمل القروض وصيغة الإجارة، البيع الآجل والاستصناع وخطوط التمويل، وتكون في الغالب متوسطة الأجل لتمويل المعدات الرأسمالية والأصول الثابتة وتسمى عقد إجارة.
3. المساهمة في رأس المال والمشاركة في الأرباح كشكل من أشكال الشراكة.

ويمكن استخدام هذه الصيغ وغيرها لتمويل مشاريع مختلفة حكومية أو غير حكومية ذات علاقة بمؤسسات المجتمع المدني وغيره من خلال مجموعة المؤسسات المتخصصة، مثل المؤسسة الإسلامية لتمويل القطاع الخاص وصندوق الاستثمارات الوقفية وغيرها، وتحتكم عملية التمويل إلى الشروط العامة لأي مشروع استثماري كان، وتمر دراسة المشاريع المقترحة عبر إدارة مختصة في تحليل المشاريع ومراجعة دراسات الجدوى وتقييم المردودية والنجاعة الاستثمارية قبل التقرير في إسناد الاعتمادات اللازمة لإنجاز المشروع.

27 راجع: البنك الإسلامي للتنمية: تنمية في واقع مؤلم: موقع نماء – إسلام أونلاين.

Islamic Bank.indd 22 12/15/10 9:49:33 AM

6. التأثيرات على منظمات المجتمع المدني:نموذج الاستثمار الوقفي:

لئن كان دعم المجتمع المدني يندرج رسمياً ضمن نشاطات البنك، إلا أن الجهد المبذول في هذا المجال تعترضه صعوبات وعوائق متعددة ليس في مقدور البنك كمؤسسة إقليمية رسمية تتعامل أساساً مع الحكومات القائمة إغفالها أو تجاوزها كمعطى واقعي. فالبنك ليس مؤسسة مالية خاصة أو مستقلة بل هو يجمع الحكومات للدول الأعضاء جميعاً، وبالتالي لا تسمح له وظيفته بتجاهل دور تلك الحكومات وخياراتها كلياً. ومع ذلك بلغت نشاطات البنك المتصلة بمؤسسات المجتمع المدني ما يربو على 5 ملايين دولار موزعة على 30 دولة من الدول الأعضاء، وهي متجهة إلى التمكين للمنظمات غير الحكومية للقيام بدورها في قطاعات الإرشاد الزراعي وتقنية المعلومات والاتصالات وتنشيط دور المرأة في الحياة الاجتماعية.

لكن الإنجاز الأهم في اتجاه المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني في الدول الأعضاء يتعلق باستراتيجية البنك في إحياء وتفعيل نظام الوقف الإسلامي الذي غاب دوره مع بداية دولة الاستقلال في معظم تلك الدول، وهو نظام يرتبط مباشرة بالمجتمع الأهلي ويعتمد كلياً عليه وعلى مدى حيويته في تعبئة المدخرات وتقوية الروابط الاجتماعية وقيم التضامن والتكافل بين فئات المجتمع الواحد.

ويأتي اهتمام البنك الإسلامي للتنمية بهذا القطاع الوقفي الحيوي في ظل ما تشهد البلاد العربية والإسلامية من عودة نشيطة إلى نظام الوقف الإسلامي، من أجل استعادة دوره وتجديد فعالياته على المستويات المحلية والإقليمية وحتى العالمية، التي تشهد هي أيضاً تنامياً لثقافة العمل الأهلي والمؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية التي سجلت صعوداً كميّاً ونوعيّاً ملموساً من حيث تنوع الجهات المنشئة لها وتزايد قدراتها المالية، فضلاً عن توسع أنشطتها الاجتماعية، مستثمرة مناخاً اقتصاديّاً ملائماً في ظل تفاقم الصعوبات المالية للحكومات وعجزها عن مواكبة الحاجات الأساسية المتزايدة للسكان، وتمكنت هذه المؤسسات الخيرية من أن تصبح أحد أعمدة المجتمع المدني وأن تحظى بتشجيع ودعم الحكومات في مقابل اضطلاعها بأدوار تنموية تخفف من الآثار الاجتماعية للنظام الرأسمالي القائم.

لقد شهد القطاع الخيري في البلدان الغربية نمواً متسارعاً في السنوات الأخيرة، حيث أصبح يحتل حيزاً مهماً من الثروة الوطنية بما يملكه من أصول، وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية في مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة والثقافة والفنون والبيئة والبحث العلمي وحقوق الإنسان والأسرة ورعاية الطفولة وغيرها من الخدمات والمنافع العامة، بل دُعي هذا القطاع في السنوات الأخيرة لدعم وتطوير سياسات الرفاهية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وللتغلب على عمليات إقصاء

Islamic Bank.indd 23 12/15/10 9:49:33 AM

الفقراء في فرنسا ولدعم التعددية في السويد وتقوية المجتمع المدني والإسهام في التنمية في الدول النامية ودول شرق أوروبا[28].

ومن المتوقع أن يزداد دور هذا القطاع في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، وأن يحتل مكانة مرموقة في النظام العالمي الجديد، حيث تشكل المنظمات غير الحكومية، والتي تعمل على نطاق دولي، جزءاً من هذا النظام الذي يجري تسويقه وتعميمه في بلدان العالم النامي، ذلك أن العمل الأهلي والتطوعي في البلدان النامية تسيطر عليه فكراً وممارسةً وتمويلاً شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية دولية النشاط[29].

وتمثل مشكلة التمويل أبرز المعوقات التي تعانيها أغلبية مؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية والإسلامية من جراء ضعف مصادر التمويل المحلية، الأهلية والحكومية على حد سواء، وعلى الرغم من كثرة الجهود وتعدد الاجتهادات التي تُبذل من أجل معالجة مشكلة التمويل هذه، إلا أنها لا تزال بعيدة عن أهم مصدر ذاتي للتمويل وهو «نظام الوقف الإسلامي» الذي ظل قروناً طويلة بمثابة القاعدة الصلبة التي وقفت عليها مختلف مؤسسات وهيئات المجتمع الأهلي (المدني) في الخبرة التاريخية العربية الإسلامية، ولا تزال ثروة الأوقاف الموروثة من العهود السابقة تحت سيطرة الإدارات الحكومية في معظم البلدان العربية والإسلامية منذ ما يزيد على نصف قرن، من دون أن تنالها يد التطوير أو التحديث، فضلاً عن جمود الأنظمة القانونية التي تحكمها، وعدم احتوائها على حوافز تشجع أهل الخير من المتبرعين والمحسنين والأثرياء ورجال الأعمال على التبرع بأوقاف جديدة.

ويرى البعض من المهتمين بقضايا الوقف ودوره في إنعاش مؤسسات المجتمع المدني في عالم اليوم، أنه إذا استخدمنا اللغة المعاصرة لأصبح اسم وزارة الأوقاف – هذه الوزارة الموجودة في جميع حكومات البلدان العربية والإسلامية باستثناء تونس – هو «وزارة المجتمع المدني» بامتياز؛ لأن جميع الممتلكات التي تديرها هذه الوزارات وتستثمرها هي حصيلة عطاءات اجتماعية تراكمت عبر مئات السنين، وعبّرت في لحظات نشأتها الأولى عن إرادة اجتماعية صرفة، حتى الحالات التي أسهم فيها أعضاء من النخب الحاكمة في تأسيس وقفيات كانوا يسهمون بصفتهم مواطنين عاديين، شأنهم شأن أي مواطن آخر، وكانت سيطرتهم على الأملاك التي وقفوها تنقطع تماماً مثلما تنقطع سيطرة المواطن العادي على ما يوقفه. هذا

28 كمال منصوري: المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي:
www.humanitarianibh.net/reports/mansori.htm

29 محمد النوري: المؤسسات الخيرية في أوروبا ونظام الوقف الإسلامي: البيئة التشريعية، المساحات المشتركة، ضرورة التكييف الشرعي. ورقة مقدمة لدورة المجلس الأوروبي للبحوث والإفتاء، اسطنبول 2010.

Islamic Bank.indd 24 12/15/10 9:49:33 AM

من جهة، ومن جهة أخرى كانت المحصلة الرئيسية لهذه الأوقاف هي أنها أسهمت في تمدين المجتمعات الإسلامية، وفى بناء حضارتها[30]. كما لا يخفى على كل دارس للتجربة الوقفية الإسلامية التاريخية التوجه الإنساني المدني المحلي والعابر للمذهبية والدينية والثقافية والعالمي أيضاً العابر للمحلية والإقليمية، ما يضفي على منظومة العمل الوقفي التي عرفتها مجتمعاتنا العربية والإسلامية صبغة خاصة وسبقاً تاريخياً فريداً في الاهتمام بالعمل الاجتماعي ومؤسسات المجتمع المدني.

في هذا السياق الدولي الذي أضحى يولي دوراً فاعلاً لنظام الوقف والمؤسسات الخيرية والاجتماعية، أنشأ البنك الإسلامي للتنمية «صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف» عام 1997، من أجل تعزيز دور الوقف، وإحيائه كأداة فاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات الإسلامية من خلال تنمية ممتلكات الأوقاف والاستثمار فيها. وقد اعتمد الصندوق تمويل (14) مشروعاً، بمبلغ إجمالي يصل إلى نحو (216) مليون دولار أمريكي، كما أنشأ منظمة الهيئة العالمية للوقف عام 2001 تعمل تحت مظلته وتكون المساهمة فيها مفتوحة لأهل الخير من أفراد أو مؤسسات أو جمعيات أو هيئات، بهدف المساهمة في برامج التنمية التي تحتاجها الشعوب والمجتمعات المسلمة. ومن ضمن أهداف الهيئة قيامها بالنظارة على الأوقاف الجديدة والقديمة التي يعهد بها أصحابها إلى الهيئة لحفظها واستثمارها وإدارتها، وصرف ريعها حسب الشروط التي يحددونها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية التي تلتزم بها الهيئة في كافة أعمالها ونشاطاتها.

ويتجه نشاط هذه الهيئات عموماً إلى تمويل مشاريع ذات صبغة وقفية لأغراض مختلفة اجتماعية أو ثقافية أو علمية أو غير ذلك من أجل النهوض بالمجالات التي لا تطالها الجهود التنموية الرسمية للحكومات، وهو ما يعني مشاريع ومؤسسات ذات علاقة مباشرة بالمجتمع المدني في الدول الأعضاء وغير الأعضاء التي توجد فيها جاليات أو أقليات إسلامية.

ولا تخضع عملية التمويل لهذه المشاريع الا للاعتبارات المذكورة المرتبطة بنشاط الجهة التي تقف وراء المشروع من خلال التأكد من الصبغة الوقفية العامة للمشروع، ولا يشكل البعد الربحي الشرط الأساس لإسناد التمويل.

ويمكن لأي جهة تعمل في الغرض نفسه وترغب في الحصول على تمويل من هذا الصنف تقديم ملف حول المشروع المزمع تنفيذه من خلال إدارة صندوق الاستثمارات الوقفية المخصصة لذلك.

30 إبراهيم البيومي: نظام الوقف الإسلامي ومشكلات تمويل المجتمع المدني. مجلة السياسة الدولية، عدد 174 إصدار أكتوبر 2008، مؤسسة الأهرام المصرية.

Islamic Bank.indd 25 12/15/10 9:49:33 AM

وتندرج في هذا الإطار كافة جمعيات المجتمع المدني التي لها مشاريع وقفية عامة أو تريد إنشاء مشاريع جديدة.

7. العوائق والتحديات:

تعدّ تجربة البنك الإسلامي للتنمية ناجحة بكل المقاييس وبشهادة الجميع، وفي مقدمها كبرى وكالات التصنيف العالمية التي لا تحابي أحداً في هذا الإطار. فقد حافظ البنك على درجة عالية من السيولة في أشد الأوضاع تأزماً، لاسيما إبان الأزمة الخانقة التي أطاحت أعتى البنوك العالمية وحولت الباقي إلى « شحاذي» الحكومات لإنقاذهم من الانهيار، ولم ينجُ من هذه الأزمة حتى المؤسسات المالية الدولية الكبرى كالبنك الدولي وصندوق النقد. لكن هذه التجربة تحيط بها جملة من العوائق والتحديات يسعى البنك من خلال خبراته وكفاءاته لتحديدها ومواجهتها بأفضل السبل وأنجعها، ويمكن إبراز صنفين من التحديات:

- التحديات العامة التي تواجهها الصناعة المالية الإسلامية عموماً التي نهض البنك الإسلامي للتنمية من أجل تطويرها بالتعاون مع سائر البنوك الإسلامية الأخرى، وهي تحديات نابعة من داخل الصناعة المالية الإسلامية ذاتها، وأهمها استكمال بناء المشروع المالي والاقتصادي الإسلامي الذي لا يزال في بداية المشوار، ولا تشكل التجربة المصرفية سوى لبنة من لبناته، ويقتضي رفع هذا التحدي بناء الوعي بطبيعة الاقتصاد الإسلامي وتميزه عن الاقتصاد الربوي من جهة، والمهنية اللازمة لحسن الأداء من جهة أخرى، كما يقتضي أيضاً الخروج من مرحلة التكييف، تكييف المنتجات المالية التقليدية لتصبح مقبولة بشكل ما من الناحية الشرعية، إلى مرحلة الابتكار والتجديد في صلب هذه المنتجات ذاتها وتطوير البحوث لإنتاج أدوات مالية إسلامية جديدة صرفة تستجيب لتحديات الواقع وتساهم في إحداث نقلة نوعية في العمل المصرفي العالمي الذي يتخبط في أتون الأزمات المتجددة التي تعانيها الرأسمالية المترهلة. وفي هذا الإطار يتنزل مشروع المنتجات المالية الإسلامية الجديدة الذي انطلق في إنجازه المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، والذي يهدف إلى تطوير عدد مهم من المنتجات البديلة التي يزخر بها التراث الفقهي الإسلامي وتحتاج إلى تطوير وتجديد كبيرين.
- التحديات الخاصة بالبنك ومجموعته في إنجاز استراتيجيه التنموية ضمن رؤيته الحضارية، وفي تساوق مع التحديات الدولية ضمن مطالب الألفية الثالثة المطروحة أمام جميع الدول والمؤسسات المالية الكبرى، ومن ضمنها البنك الإسلامي للتنمية. فعلى الرغم من الجهود

Islamic Bank.indd 26 12/15/10 9:49:33 AM

الكبيرة المبذولة في هذا الاتجاه، لا تزال الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في مجموعة البنك ترزح تحت وطأة الفقر والمديونية والعجوزات في موازين المدفوعات والانكشاف الغذائي والتخلف التكنولوجي، وهي تحديات لا ينفرد بمعالجتها البنك، لكنها تشكل في الوقت نفسه عوائق موضوعية أمام إنجاز البنك لمهامه التنموية والحضارية، يضاف إليها تباين البيئة التشريعية المالية في العديد من الدول الأعضاء التي وإن كانت لا ترفض التعاطي مع مبادئ الصيرفة الإسلامية التي يمارسها البنك في تنفيذ مناشطه، لكنها ليست بيئة موائمة لطبيعة المؤسسات الإسلامية وأهدافها.

- التحديات المشتركة مع الأطراف الفاعلة الأخرى في ساحة المالية الإسلامية والتي ترتبط أساساً بتحديات العولمة والإقبال العالمي المتزايد على الصناعة المالية الإسلامية واحتدام التنافس على المنتجات المالية الإسلامية بين كبرى البنوك العالمية التي تحرص على قيادة هذه القاطرة والتأثير في صيرورتها ومصيرها، ويستدعي كل ذلك المزيد من بذل الجهود لحماية التجربة من الاحتواء أو الركوب أو التغيير في هويتها وذاتيتها وخصائصها، كما يستدعي أيضا العمل الدؤوب على استكمال مشروع المعايير وتوحيدها وانسجامها وتقديم نموذج شفاف من الحوكمة الفاعلة والرشيدة المطابقة لمبادئ وقيم المالية الإسلامية وإحكام الشريعة.

- التحديات الاجتماعية التي تظل الهمّ الأكبر أمام البنك الإسلامي للتنمية وغيره من البنوك الإسلامية الأخرى التي تشعر بمسؤولية، خصوصاً إزاء تنمية المجتمع وتوثيق العلاقة بمؤسساته المدنية وشعوبه المحرومة من ثمار التنمية الرسمية التي تشرف عليها الحكومات، ويقتضي هذا النوع من التحديات أن ينهض البنك الإسلامي للتنمية بإدارة مسؤولة ومستقلة لتنويع برامجه وتوجيه أنشطته إلى الشرائح الاجتماعية التي لا تطال الجهود التنموية الرسمية، بالتعاون مع المنظمات الأهلية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

- ولعل أكبر التحديات التي ظلت وما زالت تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية هو قناعة حكومات الدول الإسلامية بضرورة وجدوى هذه الصناعة، ومن ثم حمايتها على مستوى البنوك المركزية. فالبنوك الإسلامية بشقيها التنموي والتجاري لا تستطيع أن تنمو وتترعرع إلا في ظل سند قوي من السلطات الاقتصادية والمالية في بلادها، خصوصاً في مجال التشريعات والقوانين التي تكوّن بيئة العمل لتلك البنوك، وفي مجال الدعم المؤسسي واللوجستي.

Islamic Bank.indd 27 12/15/10 9:49:34 AM

8. خاتمة:

إن المتمعن في تجربة البنك الإسلامي للتنمية في مجال حشد واستغلال موارد التمويل التنموي، يستطيع أن يستخلص كثيراً من الدروس. فبعد خمسة وثلاثين عاماً من تطبيق أدوات التمويل الإسلامي، اتضح جلياً أن هذا النظام المالي الإسلامي ممكن التطبيق، وأنه يساهم مساهمة فاعلة في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن البنك يُعتبر تجربة رائدة وثرية في ترسيخ مفهوم البنوك الإسلامية، حيث إن هذا المفهوم لم يكن موجوداً أصلاً عند تأسيس البنك الإسلامي للتنمية. واستطاع البنك أن يستنبط أساليب ووسائل تمويلية متنوعة تعينه على تحقيق أهدافه، خصوصاً في مجال أسبقيات محاربة الفقر والتنمية البشرية، والتعاون بين الدول الأعضاء ودعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية. وقد قام البنك بمساهمة كبيرة في تطوير البنوك الإسلامية في صور عديدة، منها المشاركة في رأس المال، وتطوير صيغ جديدة لتمويل الأنشطة الاستثمارية، وإنشاء برامج جديدة لتعبئة الموارد وكذلك إنشاء مؤسسات للرقابة والمعايير من أجل دمج الأعمال المصرفية والمالية الإسلامية في الاقتصاد والنظام المالي العالمي[31].

ولا يقتصر دعم البنك الإسلامي للتنمية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على المساهمة في رأس مالها، بل يتعداه ليشمل تقديم المساعدة الفنية لبناء القدرات وتمكين هذه البنوك من إعادة صياغة نظمها وسياساتها وتحديث أجهزة تقنية المعلومات وتدريب العاملين فيها وخلق صلات عمل بينها، كما يشمل الدعم تقديم خطوط تمويل تستهدف تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

ولعل الدور الأهم الذي اضطلع به البنك في دعم صناعة الصيرفة الإسلامية هو مساهماته الفاعلة في إنشاء ما يمكن تسميته مؤسسات البنية التحتية لمساعدة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على الارتقاء إلى مستوى الشفافية ومعايير حسن الإدارة في عملها، وبما يرفع من قدرتها في إدارة المخاطر وضبط عمليات الاستثمار وتحسين جودة محافظها الاستثمارية والمالية، وبما يمكّنها بالتالي من الاندماج في النظام المالي العالمي.

31 تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في البلدان الإسلامية والتحديات التي تجابه الصناعة المصرفية الإسلامية: مصدر سابق.

Islamic Bank.indd 28 12/15/10 9:49:34 AM